



منظمة العمل العربية

الندوة القومية حول

" دور تفتيش العمل في تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية "

شرم الشيخ ، 17 - 18 نوفمبر / تشرين الثاني 2013

التقرير الختامي
والتوصيات

التقرير الختامي والتوصيات

للندوة القومية حول

" دور تفتيش العمل في تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية "

شرم الشيخ ، 17 - 18 نوفمبر / تشرين الثاني 2013

أولاً : تقديم :

في إطار تنفيذ مكتب العمل العربي (إدارة الحماية الاجتماعية) لخطه عمله لعام 2013 ، وبالتعاون مع المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية / دمشق ، عقدت الندوة القومية حول " دور تفتيش العمل في تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية "

حضر الندوة 42 مشاركاً يمثلون إطراف الإنتاج في الدول العربية ، عقدت الندوة في مدينة شرم الشيخ خلال الفترة من 17 - 18 نوفمبر 2013 ، وتهدف الندوة إلى النهوض بتفتيش العمل حتى لا تبقى تشريعات العمل في إطارها النظري ، وحتى تحقق الغاية من اصدارها وتأخذ معناها الحقيقي ، فلا بد من ضمان التطبيق الفعلي لأحكام نصوصها واحترام ما تضمنته من مبادئ وقواعد هي في غالبيتها من قواعد النظام العام التي لايجوز تجاهلها أو التجاوز في تطبيقها .

كما ان حسن تطبيق تشريعات العمل يؤدي إلى تحقيق التوازن بين أهداف التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ويحقق التنمية الشاملة ، ويؤثر بشكل ايجابي على علاقات العمل وايجاد المناخ الاستثماري الذي يؤدي إلى خلق المزيد من فرص العمل ويعزز القدرة على مواجهة البطالة التي أصبحت أكبر تحدي يواجه أي مجتمع من المجتمعات .

وفي إطار اهتمام منظمة العمل العربية بتفتيش العمل ودوره في تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية جاء عقد هذه الندوة لتعزيز الحوار بين الجهات المعنية من أجل الوصول إلى توصيات تهدف إلى تطوير تفتيش العمل لتحقيق الاهداف التي وجد من أجلها . وتأكيداً على أن الالتزام بأحكام قانون العمل تحمي حقوق العمال وتحسن شروط وظروف العمل وتؤكد الوفاء

بالالتزامات الناشئة عن التصديق على اتفاقيات العمل العربية والدولية واحترام الحقوق الاساسية في العمل وتحقيق الاستقرار والسلم الاجتماعي .

ثانيا : اهداف الندوة

1. التعرف على دور مفتشي العمل في تطبيق القانون وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
2. مناقشة كيفية تفعيل دور تفتيش العمل للنهوض بمهامه في ظل مرحلة التحول الاقتصادي لتحقيق التطبيق السليم للقانون .
3. التأكيد على الدور الوقائي لتفتيش العمل في استقرار علاقات العمل .
4. التعرف على المعوقات التي تحول دون تأدية تفتيش العمل دورة بالشكل المأمول.
5. مقارنة التشريعات النافذة مع الاتفاقية العربية رقم (19) لسنة 1998 بشأن تفتيش العمل ، وتحديد مدى الانسجام والاختلاف معها .
6. إعداد وتأهيل 10 خبراء ومدربين من المشاركين في الندوة لتولي مهام تدريب مفتشي العمل الجدد في بلدانهم

ثالثا : المحاور

- 1- دور تفتيش العمل وآثره في التوازن بين الظروف الاقتصادية ومتطلبات الحماية الاجتماعية .
- 2- مهام مفتش العمل وتفعيلها في ضوء المعايير العربية والدولية .
- 3- دور تفتيش العمل في استقرار علاقات العمل وتهيئة مناخ مناسب للاستثمار .
- 4- دور تفتيش العمل في تطبيق تشريعات العمل العربية وتطويرها .
- 5- دور تفتيش العمل في تحسين اشتراطات الصحة والسلامة المهنية وأثرها في الحد من المخاطر المهنية .
- 6- دور منظمات أصحاب الأعمال والعمال في دعم وتعزيز تفتيش العمل .
- 7- تجارب قطرية

ثالثاً : حفل الافتتاح :

بدأ حفل الافتتاح في الساعة العاشرة من صباح يوم الاحد الموافق 17 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013 بكلمة معالي الاستاذ/ أحمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية ، القاها نيابة عنه المستشار / حمدي احمد مدير ادارة الحماية الاجتماعية ، وكلمة ترحيبية القاها السيد احمد عودة وكيل وزارة القوى العاملة ، بمحافظة جنوب سيناء

رابعاً: سير أعمال الندوة :

تم تشكيل لجنة لصياغة التوصيات

السيد/ محمد سليم العراق

السيد /عبد الكريم ضراغمة فلسطين

السيد/ طارق عبد اللطيف الالفي مصر

جلسة العمل الاولى : قدم فيها الاستاذ الدكتور / محمد عثمان خلف الله كلية القانون بجامعة النيلين محاضرة حول دور تفتيش العمل في تطبيق تشريعات العمل العربية وتطويرها ، ترأس اعمال هذه الجلسة السيد /فؤاد بن عبد الله/ حكومات / تونس

• جلسة العمل الثانية : تحدث خلالها الدكتور/ رزق مقبول الرئيس عميد كلية الحقوق / جامعة الملك سعود حول استقرار علاقات العمل وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار . ترأس اعمال هذه الجلسة السيد / كمال المعاني / حكومات / الاردن

• جلسة العمل الثالثة : تناولت خلالها الدكتورة / رانية رشدية القائم باعمال مدير المعهد العربي للصحة والسلامة المهنية محاضرة حول دور تفتيش العمل في تحسين اشتراطات الصحة والسلامة المهنية وأثرها في الحد من المخاطر المهنية ، ترأس اعمال هذه الجلسة السيد / صالح محمد العلواني / عمال / اليمن

• جلسة العمل الرابعة : قدم فيها الدكتور / عبد الغني الرويمض عميد كلية الحقوق – ليبيا محاضرة حول تفتيش العمل وأثره في التوازن بين الظروف الاقتصادية ومتطلبات الحماية الاجتماعية ، ترأس اعمال هذه الجلسة / عبد الله العليان / حكومات / السعودية

جلسة العمل الخامسة : تناول خلالها الدكتور/ عبد الستار عشرة المستشار العام للاتحاد العام للغرف التجارية المصرية دور منظمات أصحاب الاعمال والعمال في دعم وتعزيز تفتيش العمل ، ترأس اعمال هذه الجلسة السيد / محمد علي المر / حكومات / قطر

• جلسة العمل السادسة : تناول فيها المستشار / حمدي أحمد مدير ادارة الحماية الاجتماعية بمنظمة العمل العربية مهام مفتش العمل وتفعيلها في ضوء معايير العمل العربية والدولية ، ترأس اعمال هذه الجلسة السيد / حسين معيزة / عمال / الجزائر

• جلسة العمل السابعة :

خلال هذه الجلسة تم عرض العديد من التجارب القطرية في مجال تفتيش العمل في الدول التالية

السيد / كمال المعاني	الأردن
السيد / طارق المسعي	تونس
السيد / حسين معيزة	الجزائر
السيد / عواد الحازمي	السعودية
السيد / عبد الكريم الضراغمة	فلسطين
السيد / طارق عبد اللطيف	مصر

وبعد عرض أوراق العمل والاستماع إلى مداخلات ومناقشات الحضور المتميز بالتخصص والكفاءة في موضوع الندوة تم التوصل إلى اقرار التوصيات الآتية :

دعوة الدول العربية إلى :

1. تدعيم قدرات جهاز تفتيش العمل البشرية والمادية والتقنية ، بما يتلاءم مع التوسع الكمي والنوعي للنشاط الاقتصادي وتغير أنماطه وبما يمكنه من القيام بمهام عمله بحرية وكفاءة وحياد واستقلالية .
2. تطوير هياكل وآليات تفتيش العمل ، والخروج بها عن الأطر التقليدية التي استقرت عليها ، لتتوافق مع التغير الحاصل في أنماط علاقات العمل ، وبما يضمن الحفاظ على الالتزام بالمعايير العربية والدولية بشأن تفتيش العمل .
3. اعتماد سياسة وطنية متكاملة تسعى إلى خلق بيئة مجتمعية ورسمية داعمة لنشاط أجهزة تفتيش العمل ومتفهمة لرسالتها الانسانية النبيلة في حماية القوى العاملة ، وتيسير سبل الدعم لهذه الأجهزة ، وتوفير الحماية اللازمة للمفتشين العاملين فيها .
4. وضع الصياغات القانونية الواضحة لاحكام القانونية و تحقيق قدر مناسب من التفسير الوطني المستقر لأحكام القانون المناط بالمفتشين وظيفه ضمان انفاذها ، وكفالة التعاون الوثيق في هذا الشأن بين الجهات المسؤولة عن تنفيذ هذه الاحكام في اجهزة الدولة الادارية والقضائية .

5. العمل بكل الوسائل الممكنة لاعلاء شأن سيادة القانون في المجتمع وضمان احترام قواعده من قبل جميع المخاطبين باحكامه ، وتعزيز دور مفتش العمل الحيوي في هذا الشأن .
6. تطوير نظم للمعلومات وقواعد البيانات داخل اجهزة التفتيش في الدول العربية وضرورة الاعتماد على الاساليب المتطورة بحفظ هذه المعلومات واسترجاعها عند الحاجة .
7. دعوة الدول العربية التي لم تصادق على اتفاقية العمل العربية رقم (19) بشأن تفتيش العمل إلى المصادقة عليها باعتبارها الاطار الذي يدعم ويعزز أجهزة التفتيش في الدول العربية .
8. تعزيز فرص مساهمة التنظيمات النقابية لكل من أصحاب العمل والعمال في دعم أنشطة تفتيش العمل والمشاركة بفاعلية في تمكينها من أداء وظائفها .
9. دعوة منظمة العمل العربية للنظر في دعم ورعاية إنشاء رابطة عربية لمفتشي العمل تعني بتطوير وتعزيز الجهود المبذولة في مجال تفتيش العمل في الدول العربية
10. دعوة منظمة العمل العربية الى تكثيف البرامج التدريبية القطرية لفائدة المسؤولين في أجهزة تفتيش العمل لتعزيز وتطوير قدراتهم وتبادل الخبرات في مجال تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية
11. دعوة الجهات المعنية بتفتيش العمل والنقابات العمالية بالسعي من خلال وسائل الإعلام والثقافة العمالية لخلق وعي مجتمعي يؤمن بمبدأ احترام القانون ووجوب تنفيذ أحكامه طوعية وعن قناعة مما يسهل مهمة أجهزة تفتيش العمل وتحقيق التنمية المتوازنة .
12. دعوة منظمة العمل العربية لتنفيذ دورات متقدمة لمفتشي العمل من اجل تأهيلهم وإعدادهم كمدرّبين لمفتشي العمل الجدد الأمر الذي يعمق دورهم على وجه الخصوص في فهم التوازن بين الظروف الاقتصادية والاجتماعية وتطوير قدرات أجهزة التفتيش في بلدانهم .
13. دعوة إدارات العمل لاعتماد برامج تطوير للتفتيش مسترشدة بالمبادئ الأساسية للإدارة وهي الشفافية والمساءلة وسيادة القانون

وفي الختام :

توجه المشاركون في الندوة بالشكر والتقدير لمعالي الأستاذ احمد محمد لقمان المدير العام لمنظمة العمل العربية وأسرة إدارة الحماية الاجتماعية بمكتب العمل العربي على جهودهم المتميزة في مناقشة القضايا الهامة التي تصب في خدمة قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي .

وعلى ذلك اختتمت أعمال الندوة

شرم الشيخ ، 18 نوفمبر 2013

حمدي
طلال رانيا- حنان